

قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي

د. عبد العلي الودغيري
كلية الآداب - الرباط

- 1 -

استخدامها ، بغض النظر عن كونها فصيحة (أي من اللغة المشتركة) أو غير فصيحة (أي من العاميات واللهجات) ، أم سيكون الهدف هو الاقتصار على مستوى العربية الفصحى (المشتركة) دون غيرها من اللهجات والعاميات واستعمالات الخلية التي لم يستدرك فيها كل العرب ؟

وأن نعلم ثانيا : هل سيؤرخ للعربية في كل أطوار حياتها : قديها وحديثها ، أم سيفتصر على القديم وحده كما فعل (أ. فيشر) في قاموسه ؟

ولفترض الآن أن الاختيار وقع على حصر الهدف المتواضح في كتابة تاريخ العربية الفصحى (أو المشتركة) دون اللهجات والعاميات لأسباب يمكن إجمالها في :

1- أن العربية الفصحى (أي المشتركة) هي اللغة

البحث في قضية «الفصاحة» في القاموس⁽¹⁾ العربي التاريخي ، هو في الواقع بحث في صييم مدونة هذا القاموس ومادته اللغوية ، وفي كيفية تحديد مصادر هذه المادة ومنابع جمعها واستقائتها ، ورسم إطارها الزمني والمكاني ، وحجمها ومستويات استخدامها .

ومعرفة طبيعة المادة اللغوية لهذا القاموس مسألة أساسية جداً وضرورية جداً ، ولكنها متوقفة على معرفة النهج الذي سوف يُتبَع في تأليفه ، والتصور الذي يضعه له أصحابه بحسب الأهداف والغايات المتواخدة منه . وبصفة محددة ودقيقة ، لابد لمعرفة طبيعة المادة اللغوية التي سيحتويها هذا القاموس أن نعلم أولاً : هل من أهدافه أن يكون شاملًا يؤرخ لسائر الألفاظ العربية ، وكل استعمالاتها ومستويات

(1) بحث قدم للندوة العلمية التي نظمتها جمعية (المعجمية العربية بتونس) أيام 14 - 15 - 16 - 17 نوفمبر 1989 بالعاصمة التونسية في موضوع : (المعجم العربي التاريخي : فضایاه وسائل إنجازه).

يجمع في وقت واحد بين التاريخ للفصحي والتاريخ للهجات والعاميات ، وجب استحضار كل هذه الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تثبط العزائم ، وقد تصرف النظر عن المشروع - الذي نجتمع من أجله - نهائياً أو تؤجله إلى أجل غير مسمى .

على أنه بالامكان أن نفصل بين الأمرين ، فنضع مشروعين اثنين : أحدهما لتاريخ العربية الفصيحة (أي المشتركة) وثانيهما لتاريخ اللهجات والعاميات ، وتكون الأسبقية في هذه المرحلة الأولى لأنجاز المشروع الأول ، وأما الثاني فيؤجل إلى حين استكمال المعلومات والتوفير على الوسائل والوثائق الكافية ، هذا مع العلم أن اللهجات والعاميات في حد ذاتها يمكن أن تكون لها تواريخ متعددة لا تاريخ واحد . وكل لهجة على حدة تستحق أن تكون موضوع تاريخ خاص ومستقل - كما سبق - كأنه بالامكان أن تخصص اللهجات القديمة وحدتها بتاريخ ، وكذلك وعلى غرارها اللهجات الحديثة .

ثم إن التفكير في الاقتصر - ولو مرحليا - على التاريخ للعربية الفصيحة المشتركة ، لا يعني التفكير في الاستغناء عن دراسة اللهجات والرجوع إلى النصوص والوثائق الخاصة بها ، بل على العكس من ذلك سوف تقدم لنا دراسة اللهجات بالطريقة العلمية المطلوبة والموضوعية في التاريخ للألفاظ الفصيحة لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها ، ولا سيما إذا عرفنا حقيقة أساسية وهي أن أغلب الألفاظ والاستعمالات الفصيحة ، كانت قبل تفصيع وتتصبح لغة مشتركة ، عبارة عن لهجة محلية أو استعمال خاص ، ومعنى ذلك أن الذي يريد أن يؤرخ لألفاظ العربية الفصيحة سيكون مضطراً إلى إرجاع أغلبها إلى أصولها اللهجية واستعمالاتها الخاصة . ثم إن هناك ألفاظاً عربية كثيرة عَرَفت خلال تاريخ تطورها حركة من المد والجزر ، فانتقلت من

التي كانت وما زالت وستظل تقوم بدور التواصل : والتفاهم الكاملين بين سائر أبناءعروبة والاسلام ، وهي إلى ذلك عنصر توحيد ديني وثقافي وقومي . وأما اللهجات والاستعمالات المحلية فلم تستطع ولا تستطيع في يوم من الأيام أن تقوم بهذا الدور ، بل هي عامل تجزئة وتفرقة أكثر منها عامل توحيد ، وعامل انقطاع وتباعد أكثر منها عامل تقارب وتفاهم وتواصل .

- 2- قلة المعلومات التي تصلح لوصف اللهجات العربية في عصورها الماضية وكتابه تارikhها بشكل علمي . فالعرب اشتغلوا بالتأليف في الفصحي ، ووجهوا عنایتهم للاهتمام بها والمحافظة عليها ، وأهلوا اللهجات لأسباب كثيرة ، ولم يتحدثوا عنها إلا عَرَضاً وفي شكل استطرادات خلال كتاباتهم الفصيحة . والتزّر القليل من المعلومات التي توفر عليها ، من الصعب جمعه في زمن يسير ، لأنه موزع على طائفة كبيرة جداً من المظان ، دفين بين طياتها ، وليس كل هذه المظان مطبوعاً ولا ميسوراً لطلبته⁽²⁾ .

- 3- تعدد هذه اللهجات في القديم والحديث ، وسرعة تكاثرها وتوالدها . فداخل الجزيرة العربية المحدودة المساحة كانت هناك لهجات تعددت بتنوع القبائل . ولما جاء الاسلام وخرج العرب من الجزيرة وانتشروا في سائر أنحاء العالم ، انتقل معهم هذا التعدد وازداد مع توالي القرون تفاحشاً وتفاقماً ، وأصبحنا نجد داخل الاقليم الواحد من أقاليم البلاد العربية وأقطارها عدداً كبيراً من اللهجات التي تحتاج كل واحدة منها إلى تاريخ خاص .

فإذا مال بنا التفكير اليوم إلى وضع قاموس

المصطلح ، ولكن بمعايير قد تختلف كثيراً أو قليلاً عن معايير وشروط المعجميين والقاموسيين .

إذا كان البلاغيون مثلاً لا يعتبرون من الكلام فصحيحاً إلا ما تحقق فيه عناصر فنية وجمالية معينة ، فأصبح بذلك يمثل مستوى استخدامياً عالياً ينحصر وجوده - أو يكاد - في استعمالات كبار الشعراء والأدباء والكتاب ، فإن المعجميين ومؤلفي القواميس على الخصوص لم يتقيدوا بهذا الشرط ، إذ الفصحي عندهم لا تعلو أن تكون هي اللغة التي استعملها أصحابها الأصليون (أي العرب الأصحاح) الذين لم يتأثر لسانهم بعجمة ولم ينحرف عن أصله بسبب الاختلاط بلغات أجنبية ، سواء كانت أدبية ثقافية رفيعة المستوى كلغة الشعر والخطب ، أم كانت عادمة محكية دارجة على الشفاه في التخاطب اليومي كلغة الأعراب التي أخذت عنهم مباشرة . ومن أجل التأكد من صحة انتهاء اللفظ أو الاستعمال إلى العروبة الحق ، وسلمتها من الانحراف والهجنة اشترطوا شرطاً سندود إليها بعد قليل .

فللبلاغة إذن الحق في الاعتراض على كلمة (مُستَشِّرَّرات) الواردة في قول أمرىء القيس : «**غَدَائِرُهُ مُسْتَشِّرَّراتٌ إِلَى الْعُلَاءِ**» بسبب ثقلها على الأذن وعدم الانسجام في تأليفها الصوتي ، وأما القاموسيون فلا يعترضون ، لأنّ عندهم أن كل كلمة في شعر أمرىء القيس وغيره من شعراء الجاهلية فصحيحة ولو كانت ثقيلة على الأسماع .

وللبلاغيين ألا يعتبروا عيسى بن عمر النحوى فصحيحاً حين قال :

«مالكم ؟ كَاكَاثُمْ عَلَيَّ» لأنّه استعمل كلمة غريبة حُوشَيَّةٌ يُحتاج إلى التنقير عنها في كتب اللغة⁽³⁾ . ولكن صانعي القواميس القدامى لم ينظروا إلى

الاستعمال المحلي واللهجي إلى الاستعمال الفصيح المشترك ، ثم ما لبثت أن عادت بها دورة الحياة إلى نقطة البداية وهي الاستعمال اللهجي ، وربما أدت بها إلى الانكماش والتقلص شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى نقطة الموت والاهمال التام . فيكون المؤرخ اللغوي مضطراً في مثل هذه الحالة إلى تتبع مراحل الكلمة الثلاث : الشأة ، فالتوسيع ، فالتكلّص ، أي مضطراً بالإضافة إلى البحث عن اللهجة العربية القديمة التي انطلقت منها الكلمة قبل أن تُفَصَّح ، لأنّ يتبع حركة تطورها حتى يعرف اللهجة الحديثة التي استقرت فيها في مرحلة التقلص والانكماش ، أو حتى يعثر على المقررة التي دفعت فيها الكلمة بصفة نهائية ، وهذا كله يعني شيئاً واحداً وهو أن دراسة الوثائق والنصوص الخاصة باللهجات العربية مفید جداً في التاريخ للفصحي .

- 2 -

إذا أصبح هذا الافتراض الآن مقبولاً ، وهو أن الهدف قد تحدد في الاقتصار على التاريخ للفصحي ، وجب بعد ذلك أن نعلم ما هو المفهوم الذي نريد أن نعطيه لكلمة (فصحي) ونحن نضع تصورنا لهذا القاموس ؟ وتحديد هذا المفهوم ضروري لأنه يتوقف عليه تحديد نوع المادة اللغوية التي سوف يشتمل عليها قاموسنا التاريخي .

وفي نظرة إجمالية مختصرة يتبيّن للدارس أن هناك مفهومين للفصحي لابد من اتخاذ موقف واضح إزاءهما ومعرفة أيهما يلزم الأخذ به والاعتماد عليه . وأولهما قديم والثاني حديث .

أما المفهوم القديم ، فنقصد به مفهوم (الفصحي) أو (الفصاحة) عند المعجميين والقاموسيين وحدهم ، لا عند سواهم من أصحاب البلاغة والنحو الذين هم بدورهم قد استخدموها هذا

أن تكون العربية المراد الحكم لها بالفصاحة خالية من كل شوائب العجمة والتحريف ، بعيدة عن كل عوامل التأثر بالتدخل ، ولذلك تم اتخاذ كل الاحتياطات المشددة في اختيار بيئة هذه الفصحى وتقليل حدوتها الجغرافية في أطلس لغوي لاتسع مساحتها لغير القبائل العربية الواقعة في وسط الجزيرة دون بقية أطرافها التي كانت على صلة بأئم أخرى أجنبية ، وفي بواطيها دون حواضرها ومدنها التي كانت تُعِجُّ أيضاً بحركة الوافدين عليها من خارج الجزيرة أو من أطرافها بقصد التجارة أو غير ذلك⁽¹⁰⁾ .

وفي الحقيقة أن هذا الشرط لا يكاد ينطبق إلا على اللغة المحكية التي جمعوها من أفواه مستعملتها مباشرة ، وأما اللغة الأدبية المكتوبة ، ولغة الشعر بالخصوص ، فلم يراعوا في شأنها هذا الشرط ، لأنهم استشهدوا بلغة شعراء عاشوا في كبريات الحواضر الجاهلية والاسلامية ، وخالفوا أمماً غير العرب ، كالتابغة وامرئ القيس ، وحسان ، وعمر بن أبي ربيعة ، وجرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وغيرهم ...

والشرط الثاني : وهو شرط الزمان أو الأقدمية ، تم بمقتضاه تحديد إطار الفصاحة زمنياً في العصور الأولى للغة العربية ، فأوقفوا من أجل ذلك الاحتجاج باللغة الأدبية ، وخاصة لغة الشعر ، في حدود منتصف القرن الثاني الهجري ، وباللغة الشفوية المنقوله عن أعراب البدية مباشرة في حدود القرن الثالث إلى الرابع الهجري . وكل استعمال جاء خارج إطار الأقدمية هذا عَدٌ مولداً أو محدثاً ولم يلتفت إليه إلا في المجال البلاغي والأسلوبي .

والشرط الثالث : وهو شرط الصحة ، يقتضي بأن لا يحكم بالفصاحة للفظ أو استعمال إلا إذا ثبتت نسبته إلى عربي فصيح سواء بالمشافهة أو

المحoshi والغريب تلك النظرة المريمية ، فقواميسنا القديمة ملأى بالغريب وبالمحoshi .

وبالمقابل ، فإن أصحاب الصناعة القاموسية القدامي ، قد حصروا إطار الفصاحة في حدود زمانية ومكانية معينة كما سنرى ، ولم يتقييد بذلك البلاغيون ، لأنهم أجازوا الاستشهاد بنصوص متأخرة عن عصور الاحتجاج حين توفرت فيها العناصر الفنية والأسلوبية التي يتطلبونها .

وللحاجة كذلك مقاييس في الفصاحة ، لم يكن صانعوا القواميس العربية ليحترموها جميعاً ، من ذلك مثلاً ، شرط الاطراد في القياس . فإذا كان النحو لا يستطيع أن يبني قواعده على الحالات الشاذة ، فإن الأصل في القاموس - كما يقول بحق بعض اللسانين المعاصرين⁽⁴⁾ - أن يكون ذيلاً للنحو وملحقاً به ، لأنه من المفروض أن يشتمل على كل الشواذ التي لا تنظمها قاعدة⁽⁵⁾ . وقد يما اعترض ابن درستويه على الذين اعتبروا الاطراد في القياس معياراً من معايير الفصاحة في الألفاظ فقال : « وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس ، البعيدة عن الصواب ، حتى لا يتكلموا بغيرها ، ويدعوا المنقاس المطرد المختار⁽⁶⁾ ». وكذلك كان موقف ابن الطيب الفاسي الشركي (أو الشرقي) الذي هاجم ثعلباً وسواء من اعتبروا الشذوذ خلا بالفصاحة وقال : « والشذوذ لا ينافي الكثرة كما لا ينافي الفصاحة⁽⁷⁾ » ، وقال أيضاً : « قد يكون الشاذ أفعى من المقيس وأكثر استعمالاً في الكلام كما يعلم بالوقوف على متون التصريف وأصول اللغة⁽⁸⁾ » .

لقد كان مفهوم الفصاحة عند المعجمين والقاموسيين إذن يقوم أساساً على ثلاثة معايير أو شروط هي :

1 - شرط المكان : وهو الذي تقرر بمقتضاه

والمدن القديم منها والحديث .
 ب - واستخدم من جهة أخرى ، حاجزاً منعياً وقف في وجه اللغة الحادثة التي طرأت بعد عصر التدوين والاحتجاج ، وحال بين القواميس القديمة وبين متابعة التطور الذي عاشته العربية خلال عصور طويلة على أيدي الشعراء والكتاب وال فلاسفة وأصناف العلماء على اختلاف تخصصاتهم . فأصبحت تلك القواميس تصد عن كل لفظ أو استعمال لم يخضع لشروط الفصاحة القديمة ، بدعوى أنه مولد أو محدث أو أعمى دخيل ، أو مجازي ، أو اصطلاحي . وبذلك لم تسمع لنفسها بال التجاوب مع الحركة الثقافية والعلمية والطفرات الحضارية التي كان لها انعكاس واضح على اللغة خارج القواميس الشاملة . بل لقد أغلقت قواميسنا أبوابها ونفضت يدها من عملية الجمع والتدوين في مرحلة سابقة للعصور التي نضجت فيها ثمرات الحضارة العربية ووصلت قمة إجادها . وتعتمدت أن تبتعد عن مواطن هذا الإزدهار وعواصمها الكبرى كالبصرة والكوفة والمدينة ودمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة والقيروان ، مكتفية برصيدها القديم ويزادها الذي ورثه من الأعراب الأوائل لاتريد أن تنميه أو تضيف إليه .

إن المرء لا يقول هذا بغایة التتفصّص من قيمة الأعمال الجليلة التي خلفها لنا أسلافنا القدماء في مجال الدرس المعجمي والتأليف القاموسي ، ولا يقصد الطعن في مناهجهم التي اضطروا إليها اضطراراً بحكم الأهداف الدينية والثقافية والحضارية والقومية التي انطلقو منها ، ولكن نقوله من أجل تقرير واقع حاصل لا سبيل إلى إنكاره ، ولا فائدة في معاندته

الرواية الصحيحة . والعريني الفصيح - في هذا المجال - هو الذي نشأ في بيئه وزمن بعيدين وعن العجمة والاختلاط كاً حدد من قبل . وما شُكَّ في نسبته للعرب الأصحاح أصحاب اللغة الأصليين الذين ظلوا محتفظين بسليقهم دون فساد أو تحريف ، اطرح جانباً ولم يُفْسَحْ . وقد وردت في القواميس القديمة ألفاظ كثيرة مقرونة بعبارات التحفظ والاحتياط إن لم نقل الطعن والتجريح ، كمثل قوله : (وفي لغة) و (في لغة) و (لم يثبت) و (لم يصح) و (لست منه على ثقة) و (فيه نظر) .. الخ . وكثيراً ما عابوا كتاب ابن دريد الذي سماه (الجمهرة) بسبب توسعه في السماع دون ثبت واحتياط ، وطارت شهرة كتاب الجوهرى الذي سماه (تاج اللغة وصلاح العربية) وفضله كثير من الناس على غيره لقيده بشرط الصحة . وكان ابن الطيب الشرقي الفاسي يقول : «وليس المدار على كثرة الجمع بل على شرط الصحة الذي فاق به الصلاح جميع من تقدمه أو تأخر عنه»⁽¹⁾ ...

والذي نريد أن نستنتجه من كل ما سبق ، هو أن مفهوم الفصاحة هذا بشروطه المذكورة ، قد استخدم عند القدماء بمثابة سيف ذي حدين : أ - فقد استخدم بالنسبة للغة العربية القديمة معياراً للانتقاء والاصطفاء ، وليس وسيلة من وسائل الاحتاطة والشمول . فالاحتکام إليه هو الذي أدى إلى تحديد طبيعة المادة اللغوية التي جمعوها وأفوا منها القواميس ، وحصرها في بيئه وزمان معينين ، وما خرج عن ذلك رَدُوهْ ولم يعتبروه داخلاً في (لغة العرب) المحکوم لها بالوثقىة والتفصیح . وكانت النتیجة أن ظلت خارج القواميس المؤلفة قدیماً لغات سائر القبائل التي لم تشملها حدود وسط الجزيرة ، كما خرجت من تلك الدائرة لغات كل المخواضر

كل هذه الأصناف من الكلمات ليس من (لغة العرب) في شيء ، لأنها كلها خارجة عن مفهوم الفصاحة القديم . وهذه الحملة النقدية التي قوبل بها عمل المجد الفيروزأبادي لم تشجع آخرين على الاقتداء به وتقليله في ثورته ، ولذلك وجدنا الركود يعود من جديد إلى صناعة القواميس العربية . وظل هذا الصمت سائداً مخيماً مدة قرون أربعة أخرى ، إلى أن ظهر (تاج العروس) للزبيدي في مطلع القرن الثالث عشر ، فشرح كتاب الفيروزأبادي وحاول خلال الشرح أن يضيف تلك الاستدراكات التي أتى بها شراح (القاموس المحيط) ونقاده ومحشوه ، معتمداً بالدرجة الأولى على حاشية شيخه ابن الطيب الشرقي الفاسي .

وللحقيقة وللتاريخ ، لابد أن نعرف بأنه إذا كانت القواميس اللغوية العامة قد أحجمت عن متابعة تطور العربية في سائر أعصارها وأمصاره ، فإن قيام بعض القواميس المتخصصة (كمفردات الطب ، والتصوف ، والفلسفة ... الخ) قد حاول التخفيف من حدة المشكل . ولكن هذه القواميس المتخصصة كان عددها قليلاً جداً بالقياس إلى اتساع المعرفة وأنواع العلوم والفنون من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا القدر القليل من القواميس المتخصصة قد اهتم بالألفاظ الاصطلاحية وحدها ، وبقيت خارجه كل الألفاظ العامة ذات الدلالة اللغوية المشتركة .

- 3 -

ذلك هو المفهوم القديم للفصاحة في الحقل المعجمي والقاموسي ، وتلك هي بعض انعكاسات ونتائجها السلبية على لغتنا وقاموسينا القديمة . فما هو موقفنا منه الآن ونحن بصدده وضع تاريخ لألفاظ العربية ؟ لاشك أن الجواب الواضح هو أن هذا المفهوم قد تجاوزه العصر ، وأنه قد أصبح موضع

مادام المهدى عندنا هو البناء وليس الهدى . وهذا الواقع هو أن هناك قدرًا هائلاً لا يستهان به من الألفاظ والاستعمالات التي عرفتها اللغة العربية عبر تاريخها الطويل ظل خارج القواميس الكبرى التي وصلت إلينا ، وأن هذه القواميس القديمة قد توقفت حقبة طويلة عن ملاحظة ما يستجد في اللغة خلال العصور الإسلامية ، وكأن العربية قد اكتمل نموها في عصر الجمع والتدوين واستقرت على حالها النهائي .

ولقد استمر هذا الحصار مضرباً على العربية الحديثة طوال ما يقرب من خمسة قرون على الأقل ، أي منذ القرن الرابع الهجري إلى بداية التاسع الذي ظهر فيه القاموس (القاموس المحيط) للفيروزأبادي . ذلك أن صاحب (القاموس المحيط) قد حاول تخفيض هذا الحاجز ، وتجاوز ذلك المفهوم القديم للفصاحة ، فأباح لنفسه إدخال عدد لا يأس به من الكلمات والاصطلاحات الجديدة . ولكن عمل الفيروزأبادي هذا لم يستطع من جهة أولى أن يحيط بكل المستجدات والحداثات من الألفاظ والاستعمالات التي أوجدها العربية خلال القرون الخمسة السابقة . والسبب واضح وهو أن عمله كان عملاً فردياً وأنه لم يقم بعملية تدوين جديدة للغة على غرار عملية التدوين الكبير التي قام بها الرواة واللغويون الرواد المؤسسوون .

وملاحظتنا الثانية على عمل (القاموس المحيط) هي أن جرأته تلك ، وثورته على المفهوم القديم للفصاحة قد جرّتا عليه حملة نقدية شعواء ضاربة من اللغوين العرب . وكان في مقدمتهم و على رأس حربتهم ابن الطيب الشرقي الفاسي الذي قسم ما جاء به صاحب (القاموس المحيط) من زيادات إلى :

- (1) اصطلاحات علمية ، (2) ومجازات ، (3) ودخيل ، (4) وولد (5) وأسماء أعلام . واعتبر أن

يحدث على مستوى الفصحي فهو بطيء جداً وخاضع لقوانين وقواعد متفق عليها ، فما دام العرب والمسلمون عامة متسبّلين باستعمال الفصحي لغة مشتركة في التخاطب ، ولغة التعليم والثقافة والدين ، وما دام الحرص موجوداً على تعلم القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، وعلى تعلم قدر كبير من نصوص التراث الفصيح وتلقينها جيلاً بعد جيل ، فلا خوف بعد ذلك لما يحدث داخل الفصحي وتحت رعايتها وفي كنفها من تطور وتغيير ، لأن ذلك ضرورة تملّها سنة التجاوز مع التطور الحضاري ، والثقافي ، لأنه كلما جد مفهوم أو مسمى إلا واحتاج الناس للتعبير عنه بلفظ جديد أو دلالة محدثة .

أضف إلى ذلك كله أن التطور الذي يحدث عادة على مستوى المعجم ، لا يكون فيه خطر على بنية اللغة الأساسية التي قوامها النظام الصوتي والصرفي والنحوى . ولذلك وصفوا المعجم بأنه نظام مفتوح ، وقالوا عن الأنظمة الأخرى : الصوتية والصرفية والنحوية إنها أنظمة مغلقة . ولا أدل على ما نقول من هذا القدر الهائل الكبير جداً من الأنفاظ الحديثة التي دخلت الاستعمال طيلة المائة والخمسين سنة الماضية والتي كانت تجعل من نصف المعجم العربي القديم تقريباً مهماً ومهماً ، ومع ذلك لم يقل أحد إن العربية أصبحت في خطر . الخطر لا يأتي من إدخال ألفاظ ومصطلحات جديدة وإخراج وطرح ألفاظ ومصطلحات موجودة ، لأنه من دون هذه العملية الدائبة المستمرة : عملية الدخول والخروج في ألفاظ المعجم ، لا يمكن للغة أن تعيش وتتضمن لنفسها الاستمرار . ونحن بالطبع نريد للغتنا العربية الحيوية والنشاط والاستمرار .

4 - وبالنسبة لنا نحن الذين نريد وضع تاريخ للغة

نقاش ونقد منذ القرن التاسع عشر الميلادي . كما تجاوزته الجامع اللغوية العربية وكل القواميس التي ألفت طيلة المائة والخمسين سنة الماضية . وهناك على كل حال أسباب كثيرة تدعونا في هذا العصر لتجاوز هذا المفهوم وإحلال مفهوم جديد محله ، وأهمها : 1 - أنه أصبح اليوم من المسلم به بين الدارسين للغة ، أنه لكل عصر فصاحته الخاصة . وهذا معناه أن كل عصر له معجمه وألفاظه التي يعبر بها عن ثقافته ، وعن الأدوات والمفاهيم الحضارية التي يستخدمها . ولا يمكن لرجل في هذا العصر أن يتفاهم بين مخاطبيه بألفاظ الجاهلية أو العباسية إذا هو قرر الاقتصار عليها وحدها .

2 - أن تاريخ العربية لم يتوقف عند القرن الثالث أو الرابع الهجري ، والعرب لم ينقرضاً بعد ذلك العصر ، بل ازداد ارتفاعاً ، وازدادت المساحة الجغرافية التي يحتلونها فوق الكرة الأرضية .

3 - أن تشبت القدامي بذلك المفهوم الذي ذكرناه للفصاحة ، كان ناتجاً عن اعتقادهم بأن الاعتراف بالتطور اللغوي - وتطور العربية على المخصوص - معناه ترك المجال حرراً أمام اللغة لكي تنحرف وتذهب بها المذاهب حتى تصبح لغات بدل لغة واحدة ، ولذلك تقطع الصلة بالتراث وتحول الأمة الواحدة إلى أمم وشعوب مختلفة ، ويحول هذا التطور في الأخير بين الناس وبين فهمهم للنص القرآني والنصوص الدينية الأخرى . ولكن الدراسات الحديثة بنت أن كل هذه التخوفات مبالغ فيها ، لأن التطور الذي قد يؤدي إلى الخطورة المذكورة هو الذي يحدث على مستوى اللهجات ، إذ هو تطور عشوائي ولا يتحكم فيه شيء - كما سررنا - أما التطور الذي

توقفت عندها القواميس اللغوية القديمة . بل لقد شرقت هذه الحضارة وغَرَّبت بعد القرن الثالث المجري وعُمِّرت قرونا طويلاً واستقرت في بئارات متعددة الخصوبة والمناخ . واستفادت من ثقافات وتجارب لا حصر لها . وكل ذلك كان يعبر عنه بواسطة ألفاظ اللغة . فالذى يريد أن يتبع تاريخ العرب وحضارتهم فيسائر الأطوار ، عليه أن يستقرىء تاريخ ألفاظهم في جميع تلك الأطوار أيضاً .

نحن إذن أمام ضرورة البحث عن مفهوم جديد للفصاحة يعترف بوجود فصاحة قديمة ، وهي التي حدد الأسلاف إطارها الزمانى والمكاني ، بتلك الحدود التي ذكرناها سابقاً ، وفصاحة حديثة نشأت خارج تلك الحدود في زمن يمتد ما بين القرن الثالث وبداية الخامس عشر للهجرة ، وفي بيئه شاسعة واسعة تمتد عبر جميع الأصقاع التي استقرت فيها اللغة العربية واستوطنتها بعد الإسلام من أقصى الخليج إلى أقصى المحيط ، وهي عربية الفكر والثقافة والأدب والعلوم المختلفة ، حيثُت بها بطونآلاف الكتب وملايين الأوراق التي ينوء بحملها تراثنا الراهن الغزير .

ولقد مرت لغتنا العربية خلال حياتها الطويلة التي لا تكاد تشبهها في طولها لغة أخرى من اللغات الحية ، بعدة طفرات وأحداث تاريخية كبرى غيرت من ملامحها وتركت آثاراً واضحة عليها ، ولعل أبرز هذه المعالم هي الثورة الشاملة التي أحدها الإسلام ، ثم الثورة الثقافية الكبرى التي أحدها عصر الترجمة والإزدهار العلمي ابتداء من عصر بنى العباس ، ثم اليقطة الحديثة التي بدأت بمنتصف القرن التاسع عشر الميلادي إثر الاصطدام بالغرب . وفي كل مرحلة من هذه المراحل الكبرى كانت العربية تبرز إلينا بوجه جديد وملامع متغيرة في مفرداتها ودلالة ألفاظها وتراكيتها واستعمالاتها ، ولذلك فبالإمكان - وهذا

العربيـة ، لا يمكن أن نحتفظ بهذا المفهوم القديم إلا إذا كنا نريد أن نقتصر على وضع تاريخ اللغة العربية ، أي عربية ما قبل القرن الثالث المجري ، أو كنا - بعبارة أخرى - نريد تكرار وإعادة إنتاج محاولة (فيشر) التي اعتقد أن المقصود هو تجاوزها وتحطيمها . على أن مجمع القاهرة نفسه حين طبع الجزء الذي طبعه من عمل (فيشر) لم يفعل ذلك لأن مشروع هذا الرجل العالم كان يعبر تمام التعبير عن تصور الجمع ورغبته ، بل فعله بعدما رأى أن الغاية التي يسعى إليها ، وهي التاريخ لسائر أطوار العربية غاية ليس من السهل تحقيقها يومذاك ، للحاجة الماسة إلى الوثائق والنصوص والمعلومات الكافية .

لا أعتقد إذن إلا أن المهد الذي ينبغي تحديده لمشروعنا هو نفس المهد الذي سبق لمجمع اللغة العربية أن رسمه وهو كتابة تاريخ شامل للغتنا بيتبع حياتها من النشأة الأولى إلى يوم الناس هذا ، لاسيما أن أخصب مراحل التطور التي عرفتها هذه اللغة بعد مرحلة الانقلاب الذي أحدها مجيء الإسلام ، وهي تلك المراحل التي أعقبت القرن الثالث المجري (أي العصر الذي توقف عنده مشروع فيشر) وشهدت ما نعلمه جميعاً من الإزدهار في العلوم والفنون والأداب ، استطاعت لغتنا أن تستوعبه جميعه وتعبر عنه تعبيراً دقيقاً وبقدرة عالية .

ولا أعتقد أيضاً إلا أن هدفنا هو كتابة تاريخ شامل ومفصل لحضارتنا وأفكارنا ومفاهيمنا وتصوراتنا ومقولاتنا وموافقنا ورؤانا للعالم انطلاقاً من ألفاظ اللغة ، على اعتبار أن الألفاظ هي التي تعكس بصدق وحضارة وفكرة وثقافة المجتمع الذي يتكلمتها . ومعلوم أن حضارتنا - نحن العرب - لم يقف تطورها عند المرحلة الزمنية القصيرة التي

وكتب التصويب اللغوي ، ولا يهمنا الآن أمره إذا ما تم حصر الهدف خلال هذه المرحلة في التاريخ الفصحي .

اتجاه الفصحي : أو الاتجاه المقنن ، وهو الذي شهدت فيه العربية تطورها وتوسعها على أيدي الكتاب والشعراء والمفكرين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم ، واحتفظت لنا أعمالهم ومؤلفاتهم التي لا يحصر لها بشواهد ووثائقه التي تساعد على التاريخ له . وخاصية التطور الذي عرفه هذا الاتجاه هي أنه محدود وبطيء نسبياً إذا ما قيس بالتطور الذي تم على مستوى العاميات واللهجات . ولكنه من جانب آخر يمتاز بكونه لا يصطفي بالصيغة الإقليمية والمحلي في الغالب وإنما له طابع اللغة المشتركة بين سائر أقطارعروبة . وما كانت له صيغة محلية فهو قليل من جهة وسرعان ما يتشر عبر الكتب والمؤلفات فتزول عنه هذه الصفة من جهة ثانية ، ذلك أن التوليدات والاشتقاقات الجديدة التي تفرزها استعمالات الكتاب والشعراء والعلماء والشقيقين عادة ما تراعي فيها قواعد العربية الفصحي (المشتراك) ما أمكن ، ولا يضطر لتجاوزها أو اخترافها إلا نادراً وفي نطاق جد محدود . فهو تطور إذن يتم داخل القواعد والأقبية القديمة وفي ظلها وتحت رعايتها ومبادرتها .

وأعتقد أنها لو أردنا الآن تحديد ملامع وطبيعة الفصحي في مفهومنا الحديث ، لقلنا باديء ذي بدء : إن الفصاحة التي نقصد إليها ونتحدث عنها ليست مستوى بلاغياً متميزة ببارى الناس من أجل اكتسابه أو تقليله ، ولكنها هي خاصية اللغة التي تحترم حداً أدنى من القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية المتفق عليها بين علماء العربية ، وتصلح لتكون أداة للتفاهم الجماعي والتواصل المشترك بين سائر المتكلمين بها أينما كانوا ومتى وجدوا ، ووسيلة للتعليم والتنقيف ، وأساساً لتوحيد

مقال به دارسون من قبل - وضع تقسيمات مدرسية للتمييز بين المراحل الكبرى البارزة في تطور الفصحي عبر هذا التاريخ الطويل ، كأن نقول : (1) فصحي العصر الجاهلي . (2) وفصحي العصر الإسلامي الأول . (3) وفصحي العصور العباسية . (4) وفصحي عصور الانحطاط . (5) وفصحي العصر الحديث .

- 4 -

لكن ، إذا كانت الفصحي القديمة قد حددتها معاير القديم ورسمت إطارها المعروف لدينا ، فما هي المعاير التي تحدد بها الفصحي أو الفصحيات التي حديثت بعد عصر الاحتجاج والتدوين ؟ ذلك أنه ليس من المعقول أن لكل لفظ أو استعمال تم العثور عليه بعد عصر التدوين الأول يعتبر فصحيحاً ، حتى ولو ورد على السنة العامة أو الأعاجم ، أو انفرد باستعماله شخص واحد دون سواه ، أو جاء مخالفًا لأبنية العرب وأقيستها في كلامها ؟

والجواب على هذا هو أن العربية بعد عصور التدوين ، قد تطورت في اتجاهين مختلفين معروفين :

1- اتجاه اللهجات والاستعمالات العامية ، وهو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً بالاتجاه العفوい ، وفيه عاشت العربية حياتها على ألسنة الناس من مختلف الفئات والطبقات حرفة طلقة لا يردها عن تطورها العشوائي راد ، ولا يكبح جماحها شيء ، وهذا التطور الذي شهدته العربية في هذا المستوى كان سريعاً ويصطفي بصيغة البيئة التي عاش فيها ، وهو الذي أدى إلى ظهور اللهجات العربية جديدة محلية وإقليمية لاحدود لعددها ولا نهاية ، حل محل اللهجات العربية القديمة . وهذا الاتجاه الذي تطورت فيه العربية بما صورت بعض مظاهره كتب (لحن العامة)

والآن ، وبعد أن فرغنا من تعين أحد أهداف القاموس العربي التاريخي ، بأن قلنا إنه يجب أن يقتصر - ولو مرحلا - على التاريخ للفصحى وحدها دون اللهجات والعاميات ، ثم خططنا خطوة ثانية وحددنا هدفا آخر لهذا القاموس فقلنا : يجب أن يشمل التاريخ الذي نريد كتابته كل عصور الفصحى ومراحلها منذ الجاهلية إلى اليوم ، وأعطينا أفكارا واقتراحات حول ملامع الفصحى المتأخرة وبينما المقصود بها عندنا ، علينا إذن أن نضيف خطوة ثالثة فسأل : هل نريد لقاموسنا هذا أن يتم بوضع تاريخ لكافة الألفاظ واستعمالات الفصحى القديمة والمتأخرة ، ولا يترك منها شادوا ولا مقيسا ولا عاما ولا خاصا(أي سواء كان من اللغة العامة أم كان من اللغة الاصطلاحية الخاصة بعلم من العلوم أو فن من الفنون) ، ولا حيا ولا ميتا (أي سواء كان اللفظ ما يزال جاريا في الاستعمال أم كان قد أهمل وغفى عليه النسيان) . أم أن الاختيار سيقع على طريقة أخرى وهي الانتخاب من هذه الفصحى كلها قدرًا معينا من الألفاظ والاستعمالات وترك الباقي ؟

وأعتقد أنه في الحالين معا لابد من توسيع مصادر هذا القاموس توسيعا يتتجاوز حدود القواميس القديمة والحديثة يشمل كل المادة اللغوية الموجودة فيتراثنا المكتوب بالعربية فيسائر الأعصار والأمصار مهما كانت طبيعته ومهما كان نوعه . أي لابد من القيام بعملية مسح وتفریغ شاملة لكل تراثنا المكتوب بالعربية ابتداء من أقدم نص وصل إلينا وهو النقوش القديمة ، إلى آخر نص نريد الوقوف عنده ، ولا تقتصر على القواميس وكتب اللغة وحدها . فمن جهة لأن هذه القواميس والكتب اللغوية قد أهملت عددا كبيرا من الألفاظ والدلائل ولم تدونها كما مر . ومن جهة ثانية لأنه حتى هذه الألفاظ والدلائل

الفكر وتحقيق الهوية . فاللغة التي تجتمع فيها هذه الخصائص نسميتها «العربية الفصحى» أو «العربية المشتركة» ، وذلك في مقابل اللهجات المحلية .

وهذا التعريف الذي أعطيناه للفصاحة والفصحي في مفهومنا الحديث سمح لنا بأن نعتبر فصيحا كل لفظ أو استعمال توفرت فيه الشروط الثلاثة التالية⁽¹²⁾ وهي :

(1) أن يرد في نص مكتوب ، أي لابد من أن يكون بعض كبار الكتاب أو الشعراء أو العلماء قد استخدموه في مؤلفاتهم وأعمالهم المكتوبة . لأن الفصحى التي حدثت بعد عصر التدوين والجمع إنما نشأت وتطورت كما سبق القول - على أيدي هؤلاء الكتاب والشعراء والعلماء ، أي نشأت وتطورت داخل النصوص المكتوبة ، وليس علىأسنة العامة .

(2) أن يكون قد شاع استعماله بين أكثر من كاتب أو مؤلف ، وإلا وجب عده من المفردات الخاصة بكاتب معينه أو مؤلف بذاته وهذا لا ينبغي اعتباره من اللغة المشتركة حتى يتداوله أكثر من مستعمل واحد .

(3) أن يكون جاريا ولو بوجه على قواعد العربية وأقيمتها في أبنيتها وستتها في الاشتقاد والتوليد والتعریف . مما خالف وضعه وضع القواعد والصيغ والأبنية المعترف بها مخالفة تامة لم يعتبر من الفصحى ، (أي من اللغة المشتركة) اللهم إلا إذا أقره واعترف به مجمع من الجامع اللغوية العربية ، فاكتسب بذلك الاعتراف حق «الموطنية» وانضم إلى عائلة أخواته .

السهولة بمكان ، ولا سيما أن تراثنا العربي المكتوب ربما كان هو أغني تراث تملكه الإنسانية وأغزره في الوقت الحاضر . ولكن لامناص منه على كل حال مهما تطلب من وقت وجهد ومال . ولقد كان الجمع العلمي القاهري قد تهيب المشروع فتركه إلى حين يتم نشر وجع وتحقيق كل تراثنا المكتوب⁽¹³⁾ ، ونحن لا نرى هذا الرأي ، ولا نقول بضرورة هذا الانتظار ، وما لا يدرك كله لا يترك جله كما يقال . إذ بالامكان الاقتصاد في عملية الجرد والمسح على النصوص المطبوعة دون انتظار المخطوط أولاً ، وبالامكان ثانياً الاستغفال بالطبعات العادبة للنصوص المنشورة دون انتظار تحقيقها مع إمكانية الرجوع إلى أصولها المخطوطة عند الحاجة والضرورة . وبالجملة يمكن البدء بما يتوفّر لدينا حالياً من النصوص ، وهو أكثر من كثير ، بدل التوقف وانتظار الذي يأتي وقد لا يأتي ، لأن النقص سوف يظل موجوداً في جميع الاحوال . ولو كان الجمع القاهري قد بدأ العمل ببدل التوقف والانتظار لكان قد قطع مراحل كبيرة في المشروع . على أن هذا الكتاب الذي يراد وضعه ، سوف يظل - شأنه في ذلك شأن سائر القواميس - قابلاً بصفة دائمة ومستمرة لعمليات متلاحقة من التقيحيات والمراجعات والتصويبات ، وسيضاف إليه عبر السنين اللاحقة كل ما يتم الوصول إليه من جديد تكشف عنه عمليات المسح والمتابعة التي من المفروض أن تستمر على أيدي باحثين متخصصين موزعين على أقطار العالم .

التي دونت في القواميس لم تدون معها تواريخ استعمالها وتغيرها وتطورها . فافرض أنك عثرت على الكلمة في كتاب (العين) وهو أقدم قاموس لغوي شامل وصل إلينا ، فظهور هذه الكلمة في القرن الثالث الذي ألف فيه (العين) لا يعني بحال أنها ولidea ذلك العصر ، فقد تكون في الغالب أقدم من ذلك بكثير ، وقد يكون استعمالها - قبل أن تستقر على الصيغة والدلالة اللتين وجدت عليهما في كتاب الخليل - عرف مراحل عديدة من التطور والتقلب والنحو ، وهذا ما يفرض الرجوع في التاريخ لتلك الكلمة إلى ما هو أقدم من (العين) من الوثائق والنصوص . ثم افترض أنك عثرت على كلمة أخرى في (القاموس المحيط) وهو كتاب ألف في بداية القرن التاسع الهجري ، ولم تتعثر عليها في قاموس قبله ، فهذا لا يقطع بأن بداية استعمالها كانت في ذلك العصر وهو القرن التاسع ، فربما استعملت قبله بأعصر وقرون لأن قواميسنا لم تتابع التطور اللغوي مرحلة بعد مرحلة وسنة بعد سنة وقرنا بعد قرن . ولذلك فإن القواميس (القديم منها والحديث) لن تفيدنا إلا في وضع المعالم الكبرى لهذا التاريخ ، أما حدوده الدقيقة أو القريبة من الدقة فلا بد فيها من مسح التراث وتفریغ النصوص .

ولاشك أن إنجاز هذه العملية : عملية المسح والتفریغ لكل النصوص المكتوبة بالعربية حتى ولو اقتصرنا على المطبوع منها دون المخطوط ، ليس من

الهوامش

(1) استعملت في هذا البحث - كما في أبحاث سابقة - مصطلحي : (قاموس) و (معجم) بمعنى مختلفين ، شعورا مني بضرورة التمييز بين مفهومين أصبح الفصل بينهما في الدراسات المعجمية المعاصرة أمرا واضحا تماما .

والمفهوم الأول يراد به كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي ، ويجمع بين دفيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة ، وبخضها ترتيب وشرح معينين . وهذا المفهوم هو الذي يناسب أن نطلق عليه مصطلح (قاموس) في مقابل **اللُّغُوْرِيَّةُ الأَجْنِسِيَّةُ (Dictionary)** .

وأما المفهوم الثاني فيعني ما هو أشمل وأعمق ، وهو المجموع المقترض (أي الموجود بالقوة لا بالفعل) واللاحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها ، أو يمكن أن تمتلكها احتفالا ، بفضل القدرة التوليدية المتأصلة لللة . وهذا ما يناسب أن نطلق عليه لفظ (معجم) في مقابل معنى من المعاني الاصطلاحية الحديثة لكلمة **Lexique**، الأُعجميَّة . وعلى هذا يمكن أن نقول في التمييز بين المفهومين والاصطلاحين ما قاله (لوى غيلبر) وهو أن القاموس ليس سوى «عملية تصغير للمعجم الموزع على أدمغة كل أفراد الجماعة ، وفي العدد الكبير من الجمل التي تتوالد بفضل إبداعية النظام اللغوي» . وبعبارة أخرى أن الفرق بين (القاموس) و (المعجم) كالفرق بين الإنجاز والقدرة (أو الكفاءة) في السمات التوليدية . ثم إن البحث في القاموس يغلب عليه الطابع التطبيقي والعلمي لأنه يدرج عادة تحت علم (صناعة الفراسيس) **(La lexicographie)** ، بينما يغلب الطابع النظري على البحث في (المعجم) ، لأنه يدرج تحت فرع آخر من الدراسات المعجمية وهو فرع (علم المفردات) أو (المعجمية) **(La lexicologie)** ، وقد أصبح اليوم من صلب اهتمام الفرضية المُعجمائية (**L'hypothèse lexicaliste**) .

(انظر حول ما سبق : المعجم . ج . مارسيليزي . تعريب عبد العلي الودغري . - (46) : L. Guibert . La créativité lexicale. par : L. Guibert .) .
ويتجدر الاشارة في الأخير إلى أن الدكتور إبراهيم السامرائي في بحث له منشور بمجلة «البحوث والدراسات العربية» بعنوان : (عن المعجمات اللغوية القديمة ومسألة التصحح اللغوي) يعيّب على صفة اللغويين والباحثين في العربية استعمالهم لكلمة (قاموس) بمعنى الكتاب الذي يشتمل على قائمة الألفاظ المرتبة والمشروحة ، ويقول إن الصواب هو استعمال (معجم) لأن (القاموس) في اللغة هو وسط البحر ، وهو علم على كتاب الفروزأبادي ولا يجوز إطلاقه على أي كتاب لغوي . وكان الأستاذ السامرائي لا يعلم أن هذا الاستعمال الذي أنكره قد أقره الجميع العلمي بالقاهرة وأثنائه في (المعجم الوسيط) ، كما أثنته قواميس أخرى منها (المعجم العربي الأساسي) و (التجدد في اللغة والأدب والعلوم) وغيرها . وقد تطورت كلمة (القاموس) في دلالتها على مراحل ثلاثة ، فاستعملت أولاً بمعنى وسط البحر أو معجمه ، ثم أصبحت علما على كتاب الفروزأبادي ، وأصبحت تعني أخيرا كل كتاب لغوي يحتوي على طائفة من الكلمات المرتبة والمشروحة .

ومن أجل كل ما سبق ، أقترح تسمية الكتاب الذي يراد تأليفه من أجل التاريخ للألفاظ اللغة العربية بـ(قاموس العربي التاريخي) وليس (المعجم العربي التاريخي) .

(2) من أنواع المصادر والمظان التي تساعد على التاريخ المهجات العربية القديمة والماضية ذكر :

- كتب القراءات القرآنية .
- كتب لحن العامة والتوصيب اللغوي وتفصيع شعامي .
- القواميس العربية الشاملة وخاصة (لسان العرب) و (همس العلوم) .
- قواميس المفردات الطبية والبياتية كفردات ابن البيطار ، وكتاب (ضياء النبراس في حل مفردات الأسطوكي بلغة أهل فاس) للعلمي .
- كتب الرحلات ومؤذنات الأسفار .
- كتب الجغرافية ووصف الأقاليم ككتاب أحسن التقاصيم .
- كتب التواريخ ، وأحسن مثال عليها كتاب (عجائب الآثار للجعري) .
- كتب الطبيخ ووصف الأطعمة ككتاب : فضة الخوان في طبیات الطعام لابن رزین التجيبي الأندلسي .
- كتب الفلاحة ، ككتاب الفلاحة لأبي الحسن الأندلسي .
- الحكايات والقصص الشعبية كألف ليلة وليلة .
- كتب ومجاميع الشعر العربي والأمثال كالديوان ابن قرمان وملعبة الكفيف الزرهوني .
- كتب ومجاميع الأمثال الشعبية ، كأمثال الرجبي .

- كتب التوازن والأحكام الفقهية (مثل: المعيار للونشريسي) .
 - الوثائق الدبلوماسية والرسائل والمقدود المختلفة المستعملة في توثيق المعاملات (بيع - شراء - زواج - شركة ...الخ.).
 - المستدركات التي وضعها مستشرقون على القواميس العربية القديمة ، ككتمة دوزي .
 - بعض القواميس الثانية اللغة كقاموس بدرودي آكلا في وصف هجوة أهل غرناطة .
 - وأما اللهجات المعاصرة فقد وضعت في وصفها دراسات وقاميس كبيرة ، ولكنها مع ذلك لم تستطع الاحاطة بسائر اللهجات ولا تعد كافية لوضع التاريخ المطلوب .
- الزهر : 1 / 186 . (3)
- انظر Simone Delassalle et Marie - Noé... - Le lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste - in langue française: Nº 30. p : 29. (4)
- والمثال على ذلك أن التأثيث في العربية الفصحى وفي لغات أخرى كثيرة لانتصبه قاعدة مطردة ، لذلك تظل خارج القواعد كلمات كثيرة لا يمكن معرفة تأثيرها وتذكرها إلا بالرجوع إلى قواميس اللغة ، وهذا ما جمل كتاب ابن الأباري في (المذكر والمؤنث) يتحول من كتاب لقواعد التذكرة والتأثيث إلى قاموس يشتمل على قائمة طويلة جداً من الألفاظ التي لا يعرف جنسها إلا بالسماع ، فكان هذا القاموس الصغير من الألفاظ بمثابة ذيل على قواعد النحو .
تصحيح الفصيح : 1 / 109 وما بعدها . (5)
- انظر : قضايا المجمع العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي : ص: 77 . (6)
- نفسه . (7)
- (8)
- (9)
- لم نذكر ضمن هذه الشروط (شرط كثرة الاستعمال) ، لأنه بين لنا أن صانعي القواميس والمعجمين القدامى بصفة عامة لم يتقدروا به في كثير من الأحوال . بدليل مasic قوله وهو أن قواميسنا القديمة ملأى بالغربي والنادر والموشي ، وبدليل أيضاً أن عملية تبسيط (normalisation) الفصحى التي تمت عن طريق التأليف القاموسي لم تقتصر على اللغة الأدبية المشتركة وهي التينظم بها الشعر الجاهلي ونزل بها القرآن ، وإنما امتدت لتشمل كل لفظ استعمله أعراب القبائل المعدودة في مواطن الفصاحة حتى ولو لم يكن ذلك اللفظ مستعملاً عند قبائل أخرى ، وهذا أحد أسباب وجود ظاهرة كثرة الترادف والتضاد والاشراك والصيغ المتعددة للجمع والمصدر ...الخ . فعملية التبسيط هي التي رفعت كثيراً من الألفاظ والاستعمالات من مستوى الاستخدام الغلي وللهجي إلى مستوى الفصحى أي اللغة المشتركة . ومثل هذا حدث أيضاً لكل اللغات التي تم تبسيطها عن طريق تحويل هجوة معينة إلى لغة مشتركة وتفعيم استعمالها على سائر أنحاء البلاد ، كاللغة الفرنسية واللغة التشيكية ...الخ .

ثم إن تطبيق مبدأ كثرة الاستعمال كان يتطلب القيام باستقراء تام للغة الموصوفة وهو ما لم يتم بشكل دقيق في عصر الجمع والتدوين ، لأن كل لغوي كان يحكم بمقتضى علمه الخاص ، ولذلك كثيراً ما كان يحدث أن يختلف اللغويون في الحكم على درجة شروع لفظ من الألفاظ . أضف إلى ما سبق أن تطبيق هذا المبدأ قد يتعارض أحياناً مع مبادئه ، وقاميس آخرى كالقول بأن ما ورد في القرآن أو في لغة المحاجز فصيح ولو لم يكثر استعماله . (انظر 95 وما بعدها من كتاباً قضايا المجمع العربي) . ولعله من أجمل ذلك كله كان بعض القدامى لا يسلم بضرورة اعتبار (كثرة الاستعمال) ضمن معايير الفصاحة ، ومتى ابن درستويه الذي قال في الرد على ثعلب : «ولبست الفصاحة في كثرة الاستعمال ... وإنما الفصيح ما أقصح عن المعنى ، واستقام لفظه لا ما كثر استعماله » . (تصحيح الفصيح : 1 / 109 وما بعدها) ، وتابعه ابن الطيب الشرقي الفاسي في (موظنة الفصيح) وأيد كلامه بعدة شواهد . (انظر : قضايا المجمع العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي - القسم الأول) .

(10) هناك نصوص حددت مواطن الفصاحة عند العرب أورد عدداً منها صاحب المزهر في الجزء الأول وغيره ، وأشهرها نص الفارابي .
(انظر كتاب المروف: 147 - والمزهر : 1 / 211 - 212) الذي يحصر الفصاحة على ست قبائل بعينها . وإذا كانت هذه النصوص تختلف فيما بينها في بعض الجزئيات ككتسحة وتعين القبائل الفصيحة التي وقع الأشد عنها وتحديد عددها وترتيبها من حيث درجة الفصاحة ، كما أشار لذلك الدكتور رشاد الحسراوي (الجريدة والحداثة : من 16 - 17) فهي لا تختلف فقط في كون الجزيرة العربية هي مهد الفصاحة وموطنه ، وأن الرواية تحرروا الأشعد عن القبائل البعيدة عن التأثير والاحتلاط بالأجنبي ما أمكن لهم التحرى ، ولذلك اختاروا الرواية عن الأعراب الضاربين في بيته اعتقدوا أنها مقلقة وهي وسط الجزيرة لأطرافها الخاذلة للأمم .

(11) انظر (قضايا المجمع العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي) ص: 129 .

(12) جعل الدكتور الحمزاوي في كتابه : (العربة والحدادة : 131) من مقاييس الفصاحة : يسر التداول والمقصود به اختيار اللفظ السهل اختصر ، والملائمة ومعناه عدم تداخل المصطلح اختيار مع غيره من المصطلحات وأن يعبر في الحالات الفضل عن ميدان واحد ، وتكون تلك الملاعة ضعيفة أو قوية على قدر تقلص أو تعدد الميادين التي يستعمل فيها . والحاواز أى « كل ما يخفر المتكلم أو المستعمل على اختيار المصطلح ... الذي ينولد منه مشتقات أكثر » .

ومن نعتقد أن مثل هذه المقاييس صالحة فقط عند إرادة وضع المصطلحات الحديثة ، وخاصة عند إرادة اختيار أو تسميط صيغة معينة من بين صيغ وألفاظ أخرى موجودة لمعنى واحد . كأنختار بين (هاتف) و (مسرة) و (تلمون) و (أرزير) ... أما في الحالة الأخرى وهي التي يكون فيها اللفظ موجوداً ومستعملاً بالفعل وليس له ألفاظ أخرى تزاحمه في معناه ، فلا يمكن هناك مجال لاستخدام هذه المقاييس ، لأننا سنضطر للاعتراف بفصاحتها حتى ولو خالفتها ، ولا نشترط فيه إلا الشروط الثلاثة التي ذكرناها لأنها تمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن تجاوزه .

(13) المعجم العربي : حسين نصار : 2 / 733 .

المراجع

- تصحيح الفصيح / ابن درستويه : تحقيق الجبوري (بغداد 1975).
- كتاب المروف / للفارابي، تحقيق د. محسن مهدي / بيروت 1969.
- انزه / للسيوطى، محمد أبده جاد وصاحب / مصر - بدون: تاريخ.
- المجم اللفوى التاريجنى / أ. فيشر / القاهرة، ط. 1. سنة 1967.
- المجم العربي : نشأة وتطوره / د. حسين نصار / مصر 1968.
- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحت / د. محمد رشاد الحمزاوي / دار الغرب الاسلامي 1986.
- قضايا المجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي. / د. عبد العلى الودغري / منشورات عكاظ - الرباط 1989.
- المجم / ج. ب. مارسيليزى - تعریف : د. عبد العلى الودغري / مجلة (دراسات أدبية ولسانية) ع. 6 سنة 1987 (المغرب).
- مع المعجمات العربية ومسألة التصحیح اللفوى. / د. إبراهيم السامرائي / مجلة البحوث والدراسات العربية. الكويت، ع 15 سنة 1988.

- L. Guilbert
- La créativité lexicale
- Larousse. Paris 1975.
- Simone Delassalle et Marie Noël :
- Le lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste in : langue française N° 30.